



8/31/2019

تقرير تنفيذ الموازنة العامة

الربع الثاني 2019

وزارة المالية

عمان - المملكة الأردنية الهاشمية

تقرير تنفيذ الموازنة العامة

أولاً: البيانات الفعلية لموازنات الأعوام 2017-2018 وتطورات المالية العامة حتى نهاية الربع الثاني من عام 2019:

بلغ إجمالي الإيرادات العامة المحصلة 7425.3 مليون دينار مقابل 8119 مليون دينار مقدرة في موازنة عام 2017، وبلغ إجمالي الإنفاق العام خلال عام 2017 حوالي 8173.2 مليون دينار مقابل 8812.5 مليون دينار مقدرة في موازنة عام 2017، وبناءً عليه بلغ العجز المالي بعد المنح حوالي 747.9 مليون دينار أو ما نسبته 2.6% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 693.1 مليون دينار مقدر في موازنة عام 2017 أو ما نسبته 2.5% من الناتج المحلي الإجمالي.

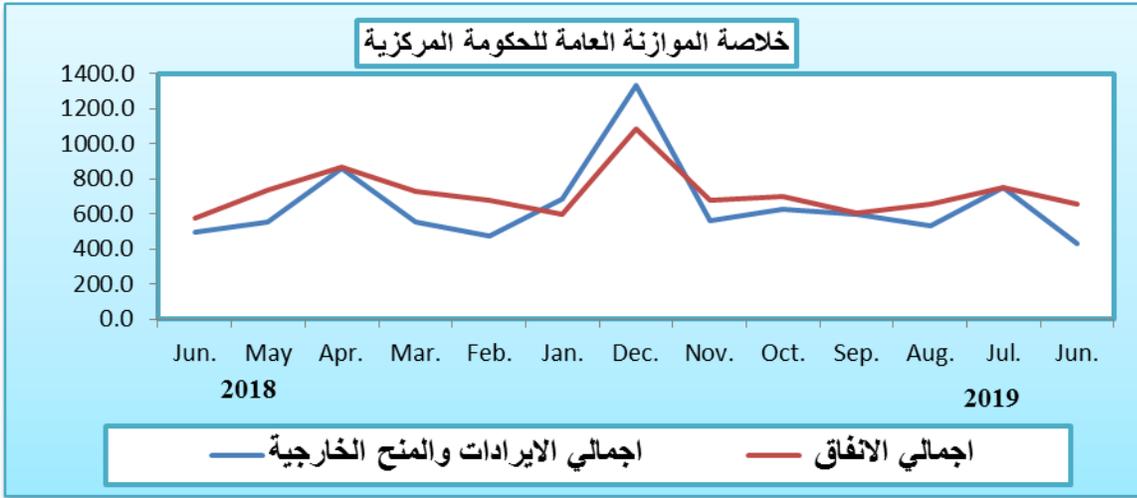
بلغ إجمالي الإيرادات العامة المحصلة 7839.6 مليون دينار مقابل 8496 مليون دينار مقدرة في موازنة عام 2018، وبلغ إجمالي الإنفاق العام خلال عام 2018 حوالي 8567.3 مليون دينار مقابل 9019.3 مليون دينار مقدرة في موازنة عام 2018، وبناءً عليه بلغ العجز المالي بعد المنح حوالي 727.6 مليون دينار أو ما نسبته 2.4% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 523.3 مليون دينار مقدر في موازنة عام 2018 أو ما نسبته 1.8% من الناتج المحلي الإجمالي.

جدول رقم (1) الإيرادات والنفقات المقدرة في موازنة الأعوام 2017-2019			
مليون دينار			
2019	2018	2017	البيان
8609.9	8496	8119.4	إجمالي الإيرادات والمنح الخارجية
8009.9	7796	7342.4	الإيرادات المحلية
5273.3	5145.8	5200.9	إيرادات ضريبية
12.0	12.5	17.0	اقتطاعات تقاعدية
2724.6	2637.6	2124.4	الإيرادات الأخرى
600	700	777	المنح الخارجية
9255.5	9019.3	8812.5	إجمالي الإنفاق
8012.9	7866.4	7595.6	النفقات الجارية
1242.6	1152.9	1216.9	النفقات الرأسمالية
			العجز/ الوفرة
-645.6	-523.3	-693.1	بعد المنح
-1245.6	-1223.3	-1470.1	قبل المنح

سجلت الموازنة العامة عجزاً مالياً حتى نهاية الربع الثاني من عام 2019 بعد المنح حوالي 567.1 مليون دينار مقابل عجز مالي بلغ حوالي 661.4 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام

2018، في حين بلغ العجز قبل المنح الخارجية حوالي 670.1 مليون دينار حتى نهاية الربع الثاني من عام 2019 مقابل عجز مالي بلغ حوالي 739.8 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2018.

جدول رقم (2) الإيرادات والنفقات الفعلية للأعوام 2017-2018				
مليون دينار				
البيان	فعلي 2017	فعلي 2018	2019 موازنة	الربع الثاني 2019
إجمالي الإيرادات والمنح الخارجية	7425.3	7839.6	8609.9	3613.1
الإيرادات المحلية	6717.4	6944.9	8009.9	3510.1
إيرادات ضريبية	4343.6	4535.6	5273.3	2174.6
اقتطاعات تقاعدية	11.6	10.9	12.0	4.2
الإيرادات الأخرى	2362.2	2398.4	2724.6	1331.2
المنح الخارجية	707.9	894.7	600	103
إجمالي الإنفاق	8173.2	8567.3	9255.5	4180.2
النفقات الجارية	7113	7619.6	8012.9	3867.7
النفقات الرأسمالية	1060.2	947.7	1242.6	312.5
العجز/ الوفرة				
بعد المنح	-747.9	-727.6	-645.6	-567.1
قبل المنح	-1455.9	-1622.3	-1245.6	-670.1



ثانياً: الإيرادات المحلية المحصلة مقابل توقعات التحصيل في الموازنة.

1. الإيرادات المحلية في عام 2017:

بلغت الإيرادات المحلية ما قيمته 6717.4 مليون دينار خلال عام 2017 مقارنة مع ما تم تقديره خلال موازنة عام 2017 والبالغ حوالي 7342 مليون دينار اي بانخفاض بلغ حوالي 625 مليون

دينار أو ما نسبته 8.5%، ويعود هذا الانخفاض بشكل رئيسي إلى انخفاض الإيرادات الضريبية بحوالي 857.4 مليون دينار، وارتفاع الإيرادات غير الضريبية بحوالي 232.7 مليون دينار عن ما هو مقدر في موازنة عام 2017.

وتعود أسباب انخفاض الإيرادات الضريبية إلى انخفاض الضرائب على السلع والخدمات نتيجة انخفاض ضريبة مبيعات السلع المستوردة وضريبة مبيعات الخدمات، فيما تعود أسباب ارتفاع الإيرادات غير الضريبية بصورة رئيسية إلى ارتفاع بند إيرادات دخل الملكية بنحو 72.6 مليون دينار.

2. الإيرادات المحلية في عام 2018:

بلغت الإيرادات المحلية ما قيمته 6944.9 مليون دينار خلال عام 2018 مقارنة مع ما تم تقديره خلال موازنة عام 2018 والبالغ حوالي 7796 مليون دينار أي بانخفاض بلغ حوالي 851.1 مليون دينار أو ما نسبته 10.9%، ويعود هذا الانخفاض بشكل رئيسي إلى انخفاض بند الإيرادات الضريبية بحوالي 610.2 مليون دينار وانخفاض بند الإيرادات غير الضريبية بحوالي 240.9 مليون دينار عن ما هو مقدر في موازنة 2018.

وتعود أسباب انخفاض الإيرادات الضريبية إلى انخفاض الضريبة من السلع والخدمات نتيجة انخفاض ضريبة مبيعات السلع المستوردة بنحو 363.3 مليون دينار وضريبة المبيعات على القطاع التجاري بنحو 121.9 مليون دينار، فيما تعود أسباب انخفاض بنود الإيرادات غير الضريبية إلى انخفاض في بند إيرادات بيع السلع والخدمات بنحو 99 مليون دينار، وتراجع الإيرادات المختلفة عن ما هو مقدر في الموازنة بنحو 120.3 مليون دينار.

3. الإيرادات المحلية حتى نهاية الربع الثاني من عام 2019:

ارتفعت الإيرادات المحلية حتى نهاية الربع الثاني من عام 2019 بحوالي 150.9 مليون دينار لتسجل 3510.1 مليون دينار مقابل 3359.2 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2018، وقد جاء هذا الارتفاع محصلة لارتفاع حصيلة الإيرادات غير الضريبية بحوالي 229.7 مليون دينار وانخفاض في الإيرادات الضريبية بحوالي 78.8 مليون دينار وبذلك حققت الإيرادات المحلية حتى نهاية الربع الثاني ما نسبته 43.8% من المقدر في الموازنة العامة والبالغة حوالي 8009.9 مليون دينار.

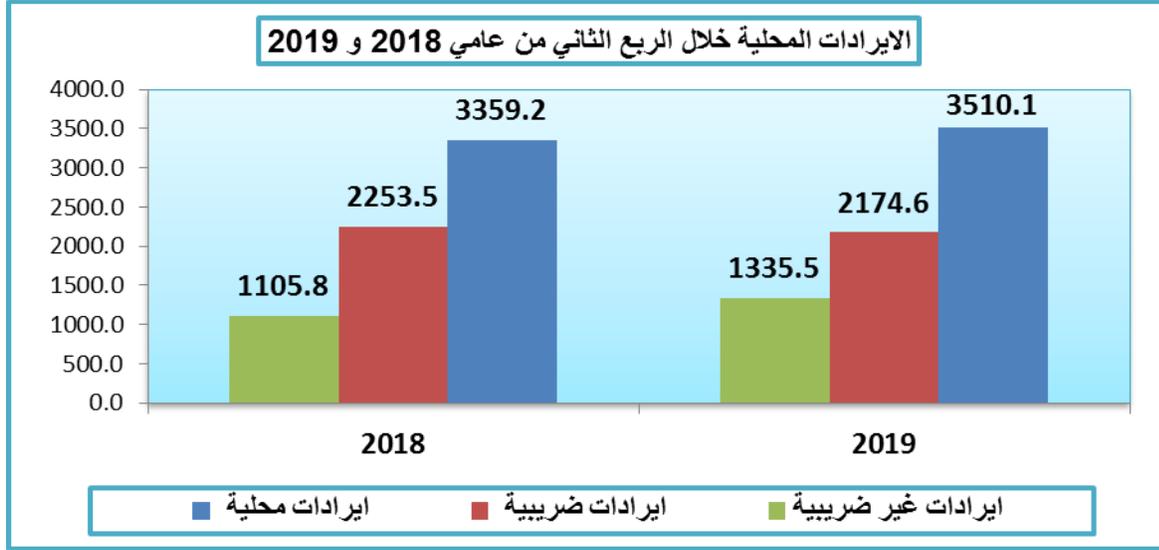
فعلى صعيد الإيرادات غير الضريبية فقد جاء الارتفاع بشكل رئيسي محصلة لارتفاع حصيلة إيرادات دخل الملكية بحوالي 158.1 مليون دينار بسبب نقل 29 وحدة حكومية من قانون الوحدات الحكومية إلى قانون الموازنة العامة، وارتفاع حصيلة الإيرادات المختلفة بحوالي 101.2 مليون دينار، وانخفاض حصيلة إيرادات بيع السلع والخدمات بحوالي 28.7 مليون دينار لعام 2019، وانخفاض حصيلة العائدات التقاعدية بحوالي 0.9 مليون دينار.

شكلت حصيلة الإيرادات غير الضريبية حتى نهاية الربع الثاني من هذا العام ما نسبته 48.8% من إجمالي الإيرادات غير الضريبية المقدرة في موازنة عام 2019 والبالغة حوالي 2736.6 مليون دينار.

أما على صعيد الانخفاض في الإيرادات الضريبية حتى نهاية الربع الثاني من عام 2019 مقارنة بنفس الفترة من عام 2018 فقد جاء بشكل رئيسي محصلة لانخفاض الضريبة العامة على السلع والخدمات بما قيمته 118 مليون دينار أو ما نسبته 8.2% نتيجة لانخفاض بند ضريبة المبيعات على السلع المحلية، والانخفاض في بند ضريبة المبيعات على السلع المستوردة وارتفاع حصيلة الضريبة العامة على الدخل والأرباح بما قيمته 58.8 مليون دينار أو ما نسبته 9.5% نتيجة البدء بتطبيق قانون ضريبة الدخل الجديد مع بداية العام الحالي، وانخفاض حصيلة الضرائب على المعاملات المالية (ضريبة بيع العقار) بحوالي 9.1 مليون دينار أو ما نسبته 19.6%.

بشكل عام شكلت حصيلة الإيرادات الضريبية حتى نهاية الربع الثاني من هذا العام ما نسبته 41.2% من إجمالي الإيرادات الضريبية المقدرة في موازنة عام 2019 والبالغة حوالي 5273.3 مليون دينار.

كما بلغت المنح الخارجية حتى نهاية الربع الثاني من عام 2019 ما مقداره 103 مليون دينار مقابل 78.4 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2018 أي بارتفاع بلغ حوالي 24.6 مليون دينار أو ما نسبته 31.4% مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي وعليه، بلغ إجمالي الإيرادات العامة حتى نهاية الربع الثاني من عام 2019 ما مقداره 3613.1 مليون دينار مقابل 3437.6 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2018، أي بارتفاع مقداره 175.5 مليون دينار أو ما نسبته 5.1%، وقد شكلت الإيرادات العامة ما نسبته 42% حتى نهاية الربع الثاني من هذا العام مقارنة مع مقرر الموازنة والبالغ 8609.9 مليون دينار.



ثالثاً: النفقات العامة الفعلية مقابل توقعات الموازنة.

1. النفقات العامة في عام 2017:

بلغ إجمالي الإنفاق خلال عام 2017 حوالي 8173.2 مليون دينار مقارنة مع ما تم تقديره خلال موازنة عام 2017 والبالغ حوالي 8812.5 مليون دينار أي بانخفاض بلغ حوالي 639.3 مليون دينار أو ما نسبته 7.3%، ويعود سبب الانخفاض إلى انخفاض النفقات الجارية بحوالي 482.6 مليون دينار ويعزى السبب في ذلك إلى انخفاض بند فوائد القروض بحوالي 128.8 مليون دينار وانخفاض بند الإعانات بحوالي 62.5 مليون دينار، وانخفاض النفقات الرأسمالية بحوالي 156.7 مليون دينار مقارنة بما تم تقديره خلال موازنة عام 2017. حيث شكل إجمالي الإنفاق ما نسبته 92.7% من إجمالي الإنفاق مقارنة مع مقدر موازنة عام 2017.

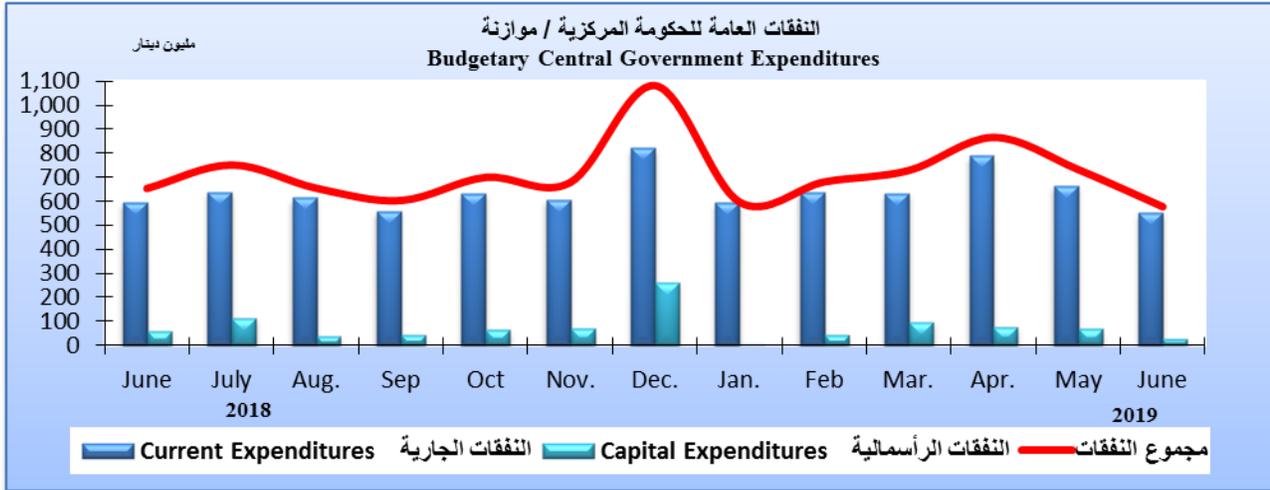
2. النفقات العامة في عام 2018:

انخفض إجمالي الإنفاق بحوالي 452 مليون دينار أو ما نسبته 5% ليبلغ 8567.3 مليون دينار خلال عام 2018 مقابل 9019.3 مليون دينار مقدر في موازنة عام 2018، ويعزى هذا الانخفاض في إجمالي الإنفاق إلى انخفاض النفقات الجارية بمقدار 246.8 مليون دينار ويعزى السبب في ذلك إلى انخفاض كل من بند استخدام السلع والخدمات بحوالي 52.2 مليون دينار وبند تعويضات

العاملين بحوالي 25 مليون دينار وبند فوائد القروض بحوالي 15.6 مليون دينار وبند نفقات أخرى متنوعة بحوالي 106.7 مليون دينار، وانخفاض النفقات الرأسمالية بمقدار 205.2 مليون دينار. حيث شكل إجمالي الإنفاق ما نسبته 95% من إجمالي الإنفاق المقدر في موازنة عام 2018.

3. النفقات العامة حتى نهاية الربع الثاني من عام 2019:

بلغ إجمالي الإنفاق حتى نهاية الربع الثاني من عام 2019 حوالي 4180.2 مليون دينار مقابل 4099 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2018 مسجلاً بذلك ارتفاعاً مقداره 81.2 مليون دينار أو ما نسبته 2%، وقد جاء هذا الارتفاع في إجمالي الإنفاق محصلة لارتفاع النفقات الجارية بمقدار 121.7 مليون دينار أو ما نسبته 3.2%، وانخفاض النفقات الرأسمالية بحوالي 40.5 مليون دينار أو ما نسبته 11.5% مقارنة مع نفس الفترة من عام 2018.



رابعاً: الإنفاق الفعلي والمقدر في الموازنة العامة للمشاريع الرأسمالية

بلغت قيمة الإنفاق على المشاريع الرأسمالية حوالي 312.5 مليون دينار حتى نهاية الربع الثاني من هذا العام مقارنة مع ما مقداره 363 مليون دينار خلال نفس الفترة من العام الماضي، حيث شكل الإنفاق على المشاريع الرأسمالية خلال الربع الثاني من عام 2019 ما نسبته 25.1% من مجموع المخصصات الرأسمالية المقدر في موازنة عام 2019 وبالبالغة حوالي 1242.6 مليون دينار، حيث توزع هذا الإنفاق بصورة رئيسية على مشاريع لكل من الوزارات التالية: شؤون الإدارة المحلية، الطاقة والثروة المعدنية، الأشغال العامة والإسكان، المياه والري، التربية والتعليم، التنمية الاجتماعية،

الصحة، الصناعة والتجارة، الزراعة، الاقتصاد الرقمي والريادة حيث شكلت هذه المشاريع نحو 61.6% من مجمل الإنفاق الرأسمالي خلال الربع الثاني من هذا العام. في العادة يكون الإنفاق على المشاريع الرأسمالية خلال الربعين الثالث والرابع بقيمة أكبر نظراً لان دورة المشاريع تبدأ خلال الربع الثالث.

خامساً: الإنفاق الفعلي والمقدر في الموازنة لمشاريع اللامركزية.

بلغت قيمة الإنفاق على المشاريع اللامركزية ما قيمته 27.9 مليون دينار حتى نهاية الربع الثاني من عام 2019 توزعت على مشاريع لوزارات الأشغال العامة والإسكان، والصحة، والتربية والتعليم، والشباب، والمياه والري والزراعة في مختلف محافظات المملكة شكل الإنفاق على هذه الوزارات نحو 90% من مجمل الإنفاق على مشاريع اللامركزية، علماً بأنه تم زيادة مخصصات الموازنات الرأسمالية للمحافظات لتصل إلى 300 مليون دينار أو ما نسبته 24% من إجمالي النفقات الرأسمالية لعام 2019.

سادساً: عمليات التمويل والدين.

تشير تطورات العامة خلال الشهور الست المنقضية من عام 2019 إلى ارتفاع مستوى الدين العام ليصل إلى 29518.4 مليون دينار أو ما نسبته 94.6% من الناتج المحلي الإجمالي المقدر لعام 2019 مقارنة مع 28308.3 مليون دينار نهاية عام 2018 أو ما نسبته 94.4% من الناتج المحلي الإجمالي، علماً بأن رصيد هذه المديونية تمثل إجمالي الدين العام ولو تم احتساب قيمة الودائع الحكومية فإن صافي المديونية يصبح 28078.4 مليون دينار أو ما نسبته 90.0% من الناتج المحلي الإجمالي المقدر مرتفعاً عن مستواه في نهاية عام 2018 بحوالي 1177.8 مليون دينار أو ما نسبته 4.4% وذلك لتمويل كل من عجز الموازنة العامة وعجز سلطة المياه وخدمة ديونها والقروض المكفولة لشركة الكهرباء الوطنية، مقابل بلوغه حوالي 26900.6 مليون دينار أو ما نسبته 89.7% من الناتج المحلي الإجمالي نهاية عام 2018، علماً بأن مديونية شركة الكهرباء الوطنية وسلطة المياه تبلغ نحو 7.4 مليار دينار .

الدين العام الخارجي

أظهرت البيانات المتعلقة بالرصيد القائم للدين الخارجي (موازنة ومكفول) في نهاية الربع الثاني من عام 2019 ارتفاع الرصيد القائم بحوالي 316.7 مليون دينار ليصل إلى 12404.3 مليون دينار

أو ما نسبته 39.8% من الناتج المحلي الإجمالي المقدر لعام 2019 مقابل ما مقداره 12087.5 مليون دينار أو ما نسبته 40.3% من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام 2018، في حين بلغ رصيد الدين الخارجي في نهاية عام 2017 حوالي 11867.2 مليون دينار أو ما نسبته 41.1% من الناتج المحلي الإجمالي.

وتعود الاسباب في ارتفاع / انخفاض الدين الخارجي خلال الفترات السابقة الى التالي:

- سعر الصرف
- ارتفاع عجز الموازنة.
- تسديد مديونية سلطة المياه.

سعر الصرف

وفيما يتعلق بأثر تغيرات أسعار الصرف فقد انخفض رصيد المديونية الخارجية في نهاية عام 2018 حوالي 63.5 مليون دينار، في حين ارتفع حوالي 20.3 مليون دينار خلال الربع الثاني من عام 2019، مفصلة على النحو التالي :

رصيد 62019	صافي التسديدات (-) /المسحوبات (+)	أثر التغير في أسعار العملات	رصيد 2018	صافي التسديدات (-) /المسحوبات (+)	أثر التغير في أسعار العملات	رصيد 2017	
1147.2	+129.1	-7.0	1025.1	+61.1	-46.8	1010.9	يورو
707.5	-32.4	+20.6	719.4	-64.0	+13.8	769.6	ين ياباني (كل 100)
35.6	-0.7	-0.1	36.4	-1.4	-1.9	39.7	يوان صيني
644.0	-42.9	+7.5	679.4	-400.1	-21.0	1100.5	وحدة حقوق السحب
641.9	-3.5	+1.5	643.8	-43.8	-4.0	691.6	دينار كويتي
71.5	-0.6	-2.3	74.4	+4.0	-3.4	73.8	ون كوري
9156.5	+247.6	+0.2	8909.0	+728.0	-0.2	8181.1	باقي العملات
12404.3	+296.5	20.3	12087.5	+ 283.8	-63.5	11867.2	المجموع

وفيما يتعلق بأثر تغيرات سعر الصرف وحركات السحب والتسديد على رصيد المديونية الخارجية في نهاية عام 2018 بالمقارنة مع رصيدها في نهاية عام 2017، فقد اسهمت هذه التغيرات بارتفاع رصيد المديونية بحوالي 220.3 مليون دينار كمحصلة لارتفاع صافي التسديدات والمسحوبات بقيمة 283.8 مليون دينار انخفاض في تغير سعر الصرف بقيمة 63.5 مليون دينار.

حيث شهدت الديون المقيمة بالدولار الأمريكي ارتفاعا ملحوظا في نهاية عام 2018 لتصبح 8756.9 مليون دينار اردني بالمقارنة مع رصيدها في نهاية عام 2017 حيث يبلغ حوالي 8010.6 مليون دينار وارتفاعه بحوالي 746.4 مليون دينار ويعود سبب ارتفاع نسبة الدين المقيمة بالدولار نتيجة لسياسة الحكومة الهادفة إلى التوجه للاقتراض بالدولار الأمريكي بدلا من الاقتراض بعملات أخرى لتقليل المخاطر الناتجة عن تذبذب أسعار الصرف، حيث بلغ الدين المقيم بالدولار في نهاية الربع الثاني من عام 2019 حوالي 9008.3 مليون دينار أردني.

اما فيما يتعلق بالديون المقيمة باليورو فقد ارتفعت لتصبح حوالي 1147.2 مليون دينار نهاية الربع الثاني من عام 2019 مقارنة بحوالي 1025.1 مليون دينار في نهاية عام 2018 وفي عام 2017 بلغت حوالي 1010.9 مليون دينار، ويعود السبب في ذلك لتوقيع عدة اتفاقيات قروض لدعم الموازنة مع البنك الأوروبي لإعادة البناء والتنمية وبنك الإعمار الألماني، حيث أسهمت هذه التغيرات بارتفاع رصيد المديونية حتى نهاية الربع الثاني من عام 2019 مقارنة في عام 2018 بحوالي 122.1 مليون دينار وذلك كمحصلة لارتفاع صافي التسديدات والمسحوبات بقيمة 129.1 مليون دينار وانخفاض في تغير سعر الصرف بقيمة 7.0 مليون دينار.

في حين شهدت الديون المقيمة بالين الياباني انخفاضا لتصبح حوالي 707.5 مليون دينار حتى نهاية الربع الثاني من عام 2019 مقارنة بنهاية عام 2018 حيث بلغت حوالي 719.4 مليون دينار وفي عام 2017 بلغت حوالي 769.6 مليون دينار. ويعود السبب في ذلك لسياسة الحكومة الهادفة إلى التوجه للاقتراض بالدولار الأمريكي بدلا من الاقتراض بعملات أخرى، حيث تم توقيع اتفاقية اقتراض لدعم الموازنة مع الجانب الياباني بالدولار الأمريكي بدلا من الين الياباني، ونتيجة للتطورات خلال عام 2019 فقد أسهمت هذه التغيرات بانخفاض رصيد المديونية حتى نهاية الربع الثاني عام 2019 مقارنة في عام 2018 بحوالي 11.8 مليون دينار كمحصلة لانخفاض صافي التسديدات والمسحوبات بقيمة 32.4 مليون دينار وارتفاع في تغير سعر الصرف بقيمة 20.6 مليون دينار.

اما فيما يتعلق بالديون المقيمة بوحدة حقوق سحب خاصة فقد انخفضت لتصبح حوالي 644 مليون دينار حتى نهاية الربع الثاني من عام 2019 بالمقارنة في نهاية عام 2018 حيث بلغت حوالي 679.4 مليون دينار وفي عام 2017 بلغت حوالي 1100.5 مليون دينار، علما بأنه خلال شهر ايار من عام 2019 تم سحب الدفعة الثالثة من اتفاقية التسهيل الممتد مع صندوق النقد الدولي بمبلغ 117 مليون دينار والتي يتم احتسابها ضمن رصيد الدين العام ويتم ايداعها في البنك المركزي الأردني حسب الاتفاقية مع الصندوق ولا يتم استغلالها في تمويل احتياجات الموازنة العامة.

ارتفاع عجز الموازنة:

ان الارتفاع في اجمالي المديونية يعود إلى تمويل جزء من عجز الموازنة العامة البالغ 567.1 مليون دينار في نهاية الربع الثاني من عام 2019 والذي ادى الى ارتفاع سحبوات القروض الخارجية، حيث بلغ صافي الاقتراض الخارجي موازنة حوالي 31.4 مليون دينار، وكذلك استمرار الحكومة بكفالة القروض الجديدة لشركة الكهرباء الوطنية وارتفاع التسهيلات البنكية للشركة 117 مليون دينار حتى نهاية الربع الثاني من عام 2019.

تسديد مديونية سلطة المياه:

تسديد أقساط القروض المستحقة على سلطة المياه لعام 2018 حيث بلغت حوالي 25 مليون دينار والذي أثر في ارتفاع الدين العام لعام 2018 حيث تقوم وزارة المالية بإدارة تسديد القروض منذ بداية عام 2018.

الدين العام الداخلي:

ارتفع صافي رصيد الدين العام الداخلي (موازنة عامة وموازنات المؤسسات المستقلة) في نهاية شهر حزيران من عام 2019 ليصل إلى حوالي 15674.1 مليون دينار أو ما نسبته 50.3% من الناتج المحلي الإجمالي، مقابل ما مقداره 14813.1 مليون دينار أو ما نسبته 49.4% من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام 2018 أي بارتفاع بلغ 861.0 مليون دينار. وقد جاء هذا الارتفاع محصلة لارتفاع صافي الدين العام الداخلي ضمن الموازنة العامة بحوالي 977.4 مليون دينار، وانخفاض صافي رصيد الدين العام الداخلي ضمن المؤسسات العامة المستقلة بحوالي 116.3 مليون دينار.

وجاء ارتفاع صافي رصيد الدين العام الداخلي ضمن الموازنة العامة نتيجة لارتفاع إجمالي الدين الداخلي في نهاية شهر حزيران من عام 2019 بحوالي 1039.6 مليون دينار بالإضافة الى ذلك فقد ارتفع إجمالي الودائع لدى البنوك بحوالي 62.2 مليون دينار، ويعود سبب الارتفاع في صافي الدين الداخلي لعدة عوامل اهمها تمويل جزء من عجز الموازنة العامة وقيام الحكومة بتحمل عبء إدارة المديونية الداخلية لسلطة المياه من خلال تقديم سلف نقدية للسلطة وتسديد الأقساط المستحقة عليها بمبلغ إجمالي مقداره 215.1 مليون دينار حتى نهاية الربع الثاني 2019.

*يمكن الاطلاع على البيانات التفصيلية من خلال الرجوع الى نشرة مالية الحكومة المنشورة على موقع وزارة المالية.